

برل الاشتراك عن سنة

١٠٠ في مصر والسودان

١٥٠ في سائر الممالك الأخرى

تحت هذا العدد ٢٠ ملياً

الاعلانات

يتفق عليها مع الإدارة

المجلة

مجلة البحوث الدينية والعلم والفنون

ARRISSALAH

Revue Hebdomadaire Littéraire

Scientifique et Artistique

صاحب المجلة ومديرها

ورئيس تحريرها السئول

احمد حسن الزيات

الإدارة

دار الرسالة بشارع السلطان حسين

رقم ٨١ - مايدن - القاهرة

تليفون رقم ٤٢٣٩٠

العدد ٩٢٨ « القاهرة في يوم الاثنين ٩ رجب سنة ١٣٧٠ - ١٦ إبريل سنة ١٩٥١ - السنة التاسعة عشرة »

فالحكم والأمثال والأقوال السائرة نوع من التفاسف
يستمد أصوله من القوانين الدينية؛ وهذه كما رأينا في مقال سابق
من هذا البحث تستند إلى القرينة الروحانية التي تفيض في
كيان الإنسان

فالحكم في القرآن والحديث مثلاً على نوعين : -

(١) نوع يصالح الأخلاق والفلسفة العملية في السلوك الإنساني
(٢) نوع يتوسع في الوعظ والإرشاد ويلجأ إلى الأمثال
الشعبية المستمدة من صميم الحياة اليومية وعبر الأيام والحوادث
قديمها ومعاصرها ليمرر الحكمة الخلقية والفلسفة القرآنية
العملية بشروح مبسطة تيسر سبيلها إلى قلوب الخاصة
وعقول العامة من الناس في لفة مستمدة من شتى أوجه النشاط
الإنساني الدنيوي

فالنوع الأول إذن يصالح المشاكل الخلقية الروحية على أسس
منطقية، العقل والروح من أسسها. والنوع الآخر يتم الاجتهاد
فيضرب الأمثال بالحياة العملية وعبر التاريخ، ويجمعها في أسلوب
محسوس ملموس، الإقناع فيه يستند إلى اختيار الناس
وما يتواردونه من أنباء وحوادث، وما يلاحظونه من خير أو شر
في نشاطهم الدنيوي

وكلا النوعين في الإسلام متمم للآخر، وكلاهما قوام على نشر
رسالة الدين على أوسع ما يكون الانتشار، وحافظ للأسس
الجمهورية والتفصيلية للوظيفة الدينية التي جاء بها القرآن وشرحها

١٠- الدين والسلوك الإنساني

للاستاذ عمر حليق

التعاليم الدينية والقانون:

القوانين الخلقية للجماعة تؤلف جزءاً أصيلاً جوهرياً للنظام
الاجتماعي الذي تفيض عليه والذي يمتدح الفرد منه سلوكه
ويستمد عليه في صلاته مع الناس. فالقوانين الخلقية هي أسبق
من العادات والتقاليد والنظم والشرائع القانونية (المدنية) في
توجيه السلوك الإنساني. وقد يأتي حين من الدهر تبرز فيه
هذه العناصر جميعها لتؤلف الأسس الجوهرية للنظام الاجتماعي،
ولكن القوانين الأخلاقية تظل عتقة بمكانتها الرئيسية، مهمة
على بقية العناصر التي يتألف منها النظام الاجتماعي (١)

والنار للجماعات البدائية يدرك كيف أن القوانين
الأخلاقية (الدينية) نجد من يبر عنها في الحكم والأمثال التي
تلمب دوراً كبيراً في تلوين السلوك الإنساني بطابع الرشاد
والطهارة والعمل الصالح

الحديث وتراث السلف الصالح

ومن هذا النماذج استمد أهل الاجتهاد العون على استنباط التشريع الذى صاحب نمو الجماعة الدينية واتساع حاجاتها الدينية، وتطور أوضاعها الاقتصادية والسياسية، وازدياد حياتها الاجتماعية تقدماً وتشويشاً. وهذا التطور الطبيعي الذى لا مفر منه هو الذى استدعى أكثر فأكثر تحديد العقيدة الدينية، والسعى لإحاطتها بسياس من الرقابة تحول دون التحريف والتأويل، وتستهدف صيانتها من سوء الاجتهاد الذى كثيراً ما يلتبس عليه تحديد جوهر العقيدة فى خضم هذه الذخيرة الطائلة من الحكم والأمثال والعبر الذى استشهد بها القرآن والدين والسلف المسالحي فى معرض شرحهم لذلك الجوهر

ولعل هذا الاتباس هو السبب فى ضلال بعض الكتاب المعاصرين الذين يحاولون تطبيق النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة على تعاليم الإسلام، أو تبرير هذه النظم على ضوء الحكمة والفلسفة الإسلامية

فهذا النوع من الاجتهاد يتطلب تحفظاً بالغاً فى البحث والاستقراء. والمنهج العلمى الصادق لا يقتبس الفقرة من سجل مجردة عن المعنى الشامل الذى استعملت فيه تلك الفقرة، والأمانة فى الاقتباس والاستشهاد تستوجب استعراض المجال الواسع الشامل الذى جاءت منه تلك الآراء أو المعانى أو الحكم التى اقتبست واستشهد بها. فبعض كبار الأئمة مثلاً يراعى شرح أسباب نزول الآيات القرآنية والأحداث النبوية قبل أن يجيزوا بفتوى أو بدلوها برأى له بالعقيدة الدينية مساس مباشر

ولقد رأينا أن الاجتهاد والتشريع يصاحبان نمو الجماعة وتطورها التاريخى، فينشأ إلى جانب الفلسفة الدينية بمعناها الشامل فلسفة اجتماعية تعتمد عناصرها من التطور الجديد وما يخلقه من محاسن أو مساوئ. وقد تكون التعاليم السماوية قد حددت وظيفة الدين إزاء هذه العناصر المستجدة تحديداً ينياً واضحاً، وفى مثل هذه الحالة لا يتكفى التعاليم السماوية أن تتحمل سوء الاجتهاد. وقد يحدث أن تكون إشارة التعاليم السماوية إلى العناصر المستجدة فى التطور الاجتماعى إشارة مستترة؛ التعرف عليها يتطلب مزيداً من الاجتهاد والبحث والاستقراء. ومثل هذا

الوضع يلقى على أمانة الجهد والباحث عبئاً جليلاً لا يكفى للقيام به مجرد الاقتباس والاستشهاد المجرد من المعنى الشامل للنص الأصيل كما يبدو مع الأسف عند كثير من الذين حاولوا معالجة التطور الاجتماعى على ضوء التعاليم السماوية. ودراسة النصوص الدينية فى ناحيتها الاجتماعية عمل خطير، والاستعداد للقيام به يتطلب — بالإضافة إلى إخلاص النية والزهادة العلمية وصواب منهج البحث — تدرّفاً على طبيعة المجتمعات التقليدية التى نزلت عليها تلك التعاليم. واقد وفر علم الأنثروبولوجيا لنا فى هذا العصر أسلحة نستطيع به أن ندرس — على قدر الإمكان — عقلية تلك المجتمعات ونظمها وأسايب تفكيرها ومعيشتها وألف نوع ونوع من هذه المعيزات التى تقبىن بها المجتمعات الحديثة عن المجتمعات القديمة

والمالوك الإنسانى فى جوهره متماثل فى الجماعات البدائية والجماعات المتقدمة وإن اختلفت أساليب ذلك المالوك بفضل التطور الحضرى. ووظيفة الدين الاجتماعية فى جوهرها لم تتأثر بالتطور الحضرى، إذ أن الدين — كما رأينا فى مقال مضى من هذا البحث — من الخصائص الغربية التى ولدت فى النفس البشرية كالأكل والشرب والزواج. وقد ارتقت أساليب الناس فى إشباع هذه الفرائض الجسدية بارتقاء الحضارة، إلا أن جوهر تلك الفرائض لا يزال كما كان عليه منذ طرد آدم وحواء من الجنة. ومثل هذه الحقيقة تنطبق بشكل أدق وأصدق على الحياة الدينية الروحية والحياة الدينية فى جميع مراحل التاريخ الدينى، مستندة إلى أنماجين كلاهما يبرز الآخر

أولهما : — التطلع إلى الخالق الأعظم الذى بيده الحياة والموت وهو على كل شىء قدير

وثانيهما : — الامتثال إلى تعاليم ومثل وقيم أخلاقية توجه السلوك الإنسانى وتمده للحياة الصالحة السعيدة فى الدنيا والآخرة. ومن الصعب جداً كما قال الأستاذ (برات) أن نفرق بين هذين الانماجين (١)

فاذا سمحنا لأنفسنا بأن نصف الانماج الأول بأنه العقيدة

في عالم مضطرب ، ومن الميث الذي لا طائل منه أن ينساق الصالحون والمشرعون الاجتماعيون لتليل من العقيدة الدينية والتصدى لحقائقها . فهذه الحقائق تستمد وجودها من الغريزة الدينية ، والغريزة الدينية تلعب دوراً رئيسياً في أي لون من ألوان الإصلاح الاجتماعي بمناهة الشامل

ومن الميث أن نحارب الحياة الدينية لأن بعض مظاهرها قد تحمل ألواناً من الشذوذ لا يستحقه السلوك الإنساني في عصر الرادار والطاقة الذرية . فالحقائق الاجتماعية التي تركز وراء تلك المظاهر لم تندثر ولن تندثر لأنها سنة الله في خلقه ولن نجد لسنته تبديلاً . والإصلاح الصادق النافع لا يستهدف معالجة الظواهر وإنما يدلف إلى الجوهر ؛ عندئذ يسهل التوجيه وتزداد الرغبة في الإصلاح بين المصلح والذي يرغب في إصلاحهم

وهذا الميث يصبح إطلاقه كذلك على جود بعض حفظة الدين في التهرب من الفصل بين سلامة العقيدة الدينية وبين الاجتهاد في إعادة الدرس في وظيفة الدين الاجتماعية على ضوء التطور الذي استجد في حياة الجماعة الدينية المعاصرة . فجوهر العقيدة الدينية لا خوف عليه لأنه من القرائن التي لا تندثر ، إنما الخوف أن يزداد نفور الناس من الامتثال إلى التعاليم الاجتماعية لتلك العقيدة فيفقد الدين إحدى دعامته القوية وهي الوظيفة الاجتماعية التي هي جزء من ذلك الاتجاه المزدوج في الحياة الدينية ؛ ألا وهو التطلع إلى الخالق عز وجل كمصدر للحياة الروحية ، والسير على الأرض بنور تامله السابغة

نيويورك دابث سلة « عمر مليح

الدينية ، والثاني بأنه الوظيفة الاجتماعية للدين ، فإن على الباحث في وظيفة الدين الاجتماعية أن يراعى أشد المراقبة تمازج دينك الاجتماعي ، وإلا فإن أسلوبه في البحث لا يحقق الغنى ولا يتمشى مع حقائق الوضع الاجتماعي ، ولا يأخذ بعين الاعتبار جوهر السلوك الإنساني بمناهة الشامل وهو صدق الماني وأقربها إلى الحقائق الاجتماعية التي شرحها لنا (دبركهايم)

إذن فاستنباط التشريع الجديد من التعاليم السماوية واجتهاد الباحثين في علاقة تلك التعاليم بالحقائق الاجتماعية يجب أن يتقيد بهذا التمازج الطبيعي الذي لا مفر منه بين العقيدة الدينية والحقيقة الاجتماعية

وبمثل هذا المنطق يمكننا أن نمالج موقف الجمود الذي يقفه بعض حفظة الدين في العصر الحاضر إزاء التطور الاجتماعي الذي صاحب نمو الجماعة الدينية . فدراسة الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعاصرة معاشها ومساوئها يستوجب على حفظة الدين أمرين : —

أحدهما التسلح بعلوم مستجدة كعلم الأنثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعي وعلم التاريخ الثقافي وغيرها من ألوان المعرفة الحديثة القشمة لزيادة تبحرهم في العلوم الدينية وتسلحهم بالسنة العلم الحديث لنشرها بين الناس والدفاع عنها إزاء الميث وسوء الاجتهاد . والآخر يستوجب تفهماً صادقاً للمشاكل الجوهرية في التطور الذي ألم بحياة الجماعة في شتى أوجه النشاط الإنساني . فتحت لواء هذا التطور تنطوي أصناف مع المحاسن والمساوي خلقتها الفلسفة والثورات الصناعية وتطور الأوضاع السياسية والاقتصادية وما خلفته عن عقد ومشاكل ، وما وفرته من أسباب النمة والإفراء ومن أسباب التفكير الحديث ، وكل ذلك خصائص لم تختبرها المجتمعات القديمة التي نزلت عليها التعاليم السماوية في العصور النابرة . ولما كان الإسلام يصلح لكل زمان فإن وزر القصور في إعادة فتح باب الاجتهاد بأسلحة العلم الحديث وزر خطير ، والقصور عن القيام به مع القدرة عليه إثم عظيم

وخلاصة القول بصدد هذه النقطة من البحث أن في علوم العصر معاول جديدة لفهم الحقيقة الدينية ووظيفةها الاجتماعية

ظهر المجلد الثالث

من كتاب

وحي الرسالة

نصول في الأدب والنقد والسياسة

والاجتماع والقصص

للأستاذ أحمد حسن الزيات